الأمم المتحدة

A/C.2/69/L.39/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
8 December 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
اللجنة الثانية
البند ٢٤ (أ) من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية:
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)*: مشروع قرار منقح

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠١٤ المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٢٦/٦٧،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[(١)]، والوثيقة الختامية المنبثقة عن المناسبة الخاصة لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[(٢)]،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ١/٦٥.

(٢) القرار ٦/٦٨.

101214 101214 14-66746 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تؤكد من جديد أهمية الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية الذي تضع الجمعية العامة من خلاله توجيهات أساسية على نطاق المنظومة في مجال السياسة العامة لأغراض التعاون الإنمائي وتحدد الطرائق التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري،

وإذ تشير إلى دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توفير التنسيق والتوجيه لمنظومة الأمم المتحدة لضمان تنفيذ توجيهات السياسة العامة التي وضعتها الجمعية العامة على نطاق المنظومة وفقا لقرارات الجمعية ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٦١/١٦ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ و ٦٧/٢٢٦ و ٦٨/١ المؤرخين ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وغيرها من القرارات ذات الصلة بالموضوع،

وإذ تؤكد من جديد أن الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ينبغي أن تكمُن، في جملة أمور، في طابعها العالمي والطوعي وفي تقديمها على شكل منح وحيادها وتعدد أطرافها، فضلا عن قدرتها على تلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج بطريقة مرنة، وأن الأنشطة التنفيذية تُنفذ لفائدة البلدان المستفيدة من البرامج، بناء على طلب هذه الحكومات ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية،

وإذ تؤكد أن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ينبغي أن تقدم إسهاما رئيسيا في تنفيذ الأهداف الطموحة والتغييرية التي سترد في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بعد اعتمادها، وبالتالي ينبغي تعزيزها، بما يشمل قدرة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما يتسق مع ولايته، على مساعدة البلدان في التصدي لتحديات التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بأهمية الدور التحفيزي للمساعدة الإنمائية الرسمية التي يمكن التنبؤ بها بالنسبة للتنمية الدولية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام ومذكرته المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية لعام ٢٠١٤[٣]،

١ - تحيط علما بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن عملية اختيار المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وتعيينهم، بما في ذلك تهيئتهم وتدريبهم

(٣) A/69/63-E/2014/10 و A/68/658-E/2014/7.

وتقديم الدعم لأعمالهم[٤]، وبمذكرة الأمين التي يحيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على التقرير[٥]؛

٢ - تحيط علما أيضا بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن دورتها الثامنة عشرة[٦] وبالقرارات التي اتخذت في تلك الدورة[٧]؛

٣ - تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠١٤ بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وتعرب عن تقديرها للتوجيهات التي قدمها المجلس بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧؛

٤ - تقر بطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تبذل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها كل ما في وسعها لمواصلة تحسين أساليب الرصد وجمع البيانات بهدف المساهمة في زيادة تحسين النوعية التحليلية لتقرير الأمين العام عن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٥ - تؤكد ضرورة تجسيد الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر على نحو أفضل، وكذلك أهمية التوصل إلى فهم مشترك فيما بين الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية بشأن تعدد الأبعاد المذكور وتجسيده في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتدعو، في هذا الصدد، الدول الأعضاء إلى النظر في وضع قياسات تكميلية، بدعم من المجتمع الدولي، بما يشمل منهجيات ومؤشرات لقياس التنمية البشرية تعكس على نحو أفضل طابع تعدد الأبعاد المشار إليه؛

٦ - تؤكد من جديد أهمية مساهمة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في تنمية القدرات الوطنية والفعالية الإنمائية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في معالجة الجوانب الرئيسية المحددة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وتشير في هذا الصدد إلى الطلب الذي وجهته إلى كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أجل وضع نهج مشترك لقياس التقدم المحرز في تنمية القدرات، بما يشمل تدابير ترمي إلى كفالة الاستدامة، لكي تنظر فيه الدول الأعضاء، ووضع أطر محددة، بما يتسق مع ولاياتها، ترمي إلى تمكين البلدان المستفيدة من البرامج، بناء على طلبها، من تحديد سبل تنمية قدراتها على تحقيق

---

(٤) A/69/125.

(٥) A/69/125/Add.1.

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، الملحق رقم ٣٩ (A/69/39).

(٧) المرجع نفسه، الفصل الأول.

الأهداف والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ورصد وتقييم نتائجها، وتدعو الأمين العام إلى أن يقدم معلومات مستكملة شاملة وقائمة على الأدلة بشأن التدابير المتخذة في هذا الصدد في تقريره السنوي لعام ٢٠١٥ عن تنفيذ القرار ٢٢٦/٦٧؛

٧ - تطلب إلى الصناديق والبرامج التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن تنظر في النتائج والملاحظات المتصلة بنقص القدرات الوطنية الذي أكدت البلدان المستفيدة من البرامج مرارا ضرورة معالجته من خلال العمل في سياق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بوسائل منها تعزيز القدرات الوطنية واستخدامها، وأن تقدم تقارير إلى مجالس إدارتها في عام ٢٠١٥ تتضمن توصيات بشأن التنفيذ في هذا الصدد، وتدعو الوكالات المتخصصة إلى القيام بمثل ذلك؛

٨ - تكرر التأكيد على أن الموارد الأساسية لا تزال تمثل، بسبب عدم ارتباطها بأوجه إنفاق معينة، ركيزةَ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتسلّم في هذا الصدد بضرورة أن تتصدى المنظمات على الدوام لاختلال التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية وأن توافي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٥، في إطار التقارير التي تقدمها بانتظام، بمعلومات عن التدابير المتخذة لمعالجة هذا الاختلال؛

٩ - تلاحظ بقلق أن النسبة المئوية للموارد الأساسية في مجمل تمويل الأنشطة التنفيذية قد انخفضت، وتلاحظ أيضا أن الموارد غير الأساسية تمثل إسهاما كبيرا في قاعدة الموارد العامة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأنها تكمل الموارد الأساسية في الإنفاق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، مما يسهم بالتالي في زيادة مجموع الموارد، وتشير في الوقت نفسه إلى ضرورة جعل الموارد غير الأساسية أكثر مرونة واتساقا مع الخطط الاستراتيجية والأولويات الوطنية، وتسلّم بأن الموارد الأساسية لا تشكل بديلا عن الموارد الأساسية، وبأنها تطرح تحديات، لا سيما التمويل المخصص المقيد مثل التمويل المقدم من جهة مانحة واحدة لمشروع محدد، حيث إنها قد تزيد تكاليف المعاملات وتؤدي إلى التجزؤ والتنافس والتداخل بين الكيانات وتثبط السعي نحو التركيز وتحديد الموقف الاستراتيجي والتماسك على صعيد المنظومة، وقد تخل أيضا بالأولويات البرنامجية التي تنظمها الهيئات والعمليات الحكومية الدولية؛

١٠ - ترحب بالتقدم الذي أحرزته صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في كفالة إدماج الموارد الأساسية وغير الأساسية المتوافرة والمتوقع توافرها في إطار متكامل للميزانية، استنادا إلى أولويات الخطة الاستراتيجية لكل منهما، وتشجع جميع

الوكالات التي لم تضع بعد أطرا متكاملة للميزانية من هذا القبيل على أن تفعل ذلك في دورة ميزانيتها المقبلة؛

١١ - تشير إلى ما أعربت عنه من قلق في قراريها ٦٧/٢٢٦ و ٦٨/٢٢٩، المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، إزاء عدم إحراز تقدم في وضع وتطبيق مفهوم ''الكتلة الحرجة'' من الموارد الأساسية، وتحيط علما في الوقت ذاته باعتماد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠١٤ المقررين ٢٠١٤/٢٤ و ٢٠١٤/٢٥ وباعتماد المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة المقرر ٢٠١٤/١٧، التي أشار فيها المجلسان إلى المبادئ المشتركة المتعلقة بمفهوم الكتلة الحرجة من الموارد والموارد الأساسية على نحو ما حددته صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وطلبا إلى الصناديق والبرامج وضع استراتيجيات لحشد الموارد وتقديمها كي تنظر فيها مجالسها التنفيذية في عام ٢٠١٥؛

١٢ - تشدد على ضرورة تفادي استخدام الموارد الأساسية أو العادية لدعم الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية أو الخارجة عن الميزانية، وتؤكد من جديد على ضرورة أن يستند المبدأ التوجيهي الذي ينظم تمويل جميع التكاليف غير البرنامجية إلى استرداد التكاليف بالكامل، من مصادر التمويل الأساسية وغير الأساسية، بمعدل تناسبي، وتلاحظ في هذا الصدد الجداول الزمنية التي وافقت عليها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لإجراء تقييم مستقل وخارجي في عام ٢٠١٦ لاتساق المنهجية الجديدة لاسترداد التكاليف وانسجامها مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛

١٣ - تحيط علما مع التقدير بالأعمال التي اضطلعت بها كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي التي بذلت جهودا لمواءمة خططها الاستراتيجية وأطر عملها وميزانياتها مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات، وتشجع جميع الكيانات على اتخاذ خطوات أخرى في هذا الخصوص إن لم تكن قد فعلت ذلك؛

١٤ - تسلم بأهمية مواصلة تعزيز وتحسين التركيز على النتائج لدى إنجاز الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، لتدعم إلى أقصى حد الإسراع بوتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وبخاصة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى التي تخلفت عن تحقيق الأهداف، وتدعم كذلك إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٥ - ترحب بإدراج القضاء على الفقر في الخطط الاستراتيجية لبعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بوصفه الأولوية الرئيسية، وفقا لولايتها؛

١٦ - تؤكد من جديد دعوتها الواردة في قرارها ٢٢٦/٦٧ أن تعطي منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الأولوية القصوى للقضاء على الفقر، وتقر في هذا الصدد بطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تدرج في التقارير التي تقدمها بانتظام إلى المجلس معلومات عن الخطوات التي تتخذها، وفقا لولاياتها، بشأن تكثيف الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع، وتبادل الممارسات السليمة والدروس المستفادة والاستراتيجيات والبرامج والسياسات، في مجالات منها بناء القدرات وإيجاد فرص العمل والتعليم والتدريب المهني والتنمية الريفية وتعبئة الموارد، بهدف القضاء على الفقر وتعزيز المشاركة الفعالة للفقراء في وضع هذه البرامج والسياسات وتنفيذها؛

١٧ - تطلب من كافة كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن تنظر في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بعد اعتمادها، في سياق استعراضات منتصف المدة وإعداد الخطط والأطر الاستراتيجية، بهدف كفالة الاتساق والانسجام مع الخطة؛

١٨ - تشير إلى الطلبات الواردة في قرارها ٢٢٦/٦٧ بشأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتلاحظ في هذا الصدد التقدم الذي أحرزته بعض الكيانات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في تعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياساتها الرئيسية وأطرها الاستراتيجية وأنشطتها التنفيذية وميزانياتها، وترحب بالتوصيات والتدابير، الواردة في المقرر ١/١٨ الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب[٧]، التي ترمي إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بوسائل منها تحسين تخصيص الموارد على نطاق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما يشمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١٩ - تشدد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له؛

٢٠ - تشير إلى سياسة التقييم المستقل على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتؤكد من جديد في هذا الصدد ما قررته في قرارها ٢٢٩/٦٨، أي إجراء تقييمين مستقلين نموذجيين على نطاق المنظومة في عام ٢٠١٤ بشأن الموضوعين المحددين في القرار، بشرط توفير وتوافر موارد من خارج الميزانية، على النحو المحدد في السياسة، وفي هذا الصدد، تلاحظ بقلق عدم إحراز تقدم، وتكرر دعوة البلدان القادرة على تقديم المساهمة بموارد إضافية خارجة عن الميزانية إلى أن تفعل ذلك من

أجل تنفيذ التقييمين في عام ٢٠١٥ بصورة فعالة وعاجلة، وتطلب إلى آلية التنسيق المؤقتة لتقييم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية على نطاق المنظومة أن تقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ التقييمين في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٢١ - تقر بالحاجة إلى إعادة النظر في تكوين وسير عمل الهياكل الإدارية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وفي هذا الصدد ترحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠١٤، وتدعو إلى التبكير بإدخال إصلاحات على تلك الهياكل الإدارية؛

٢٢ - تؤكد من جديد أهمية تحقيق التنويع في تكوين نظام المنسقين المقيمين من حيث التوزيع الجغرافي ونوع الجنس، وتؤكد من جديد أيضا أهمية مشاركة جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على قدم المساواة في نظام المنسقين المقيمين، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يبذل قصاراه لكفالة تطبيق هذه المبادئ بالكامل في سياق تعيين المنسقين المقيمين، وتشجع جميع الوكالات على تسمية مرشحين مؤهلين لمركز تقييم المنسقين المقيمين، وتطلب إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل البحث عن حلول بهدف تعزيز قدرته على أن يستقدم وينشر بكفاءة منسقين مقيمين لهم ما يكفي من الأقدمية والخبرة وتتوفر فيهم أعلى معايير النزاهة؛

٢٣ - ترحب بالحوارات التي أجريت في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠١٤ بشأن دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في المشهد الإنمائي المتغير، وضرورة مواءمة منظومة الأمم المتحدة لمواجهة التحديات الناشئة، وفي هذا الصدد تعيد تأكيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء حوار شفاف وشامل للجميع بمشاركة الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية بشأن الموقع الذي يتعين أن يحتله جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الأجل الطويل، بهدف معالجة أوجه الترابط بين مواءمة المهام، وممارسات التمويل، وهياكل الإدارة في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك التعجيل بإصلاح تكوينها وسير عملها، وقدرة وتأثير جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ونُهج الشراكة والترتيبات التنظيمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتتطلع إلى إدراج هذه المناقشات في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة، وذلك لتنظر فيه الدول الأعضاء وتتخذ إجراءات بشأنه خلال الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات في عام ٢٠١٦، بغية أداء دور الجمعية العامة في تحديد التوجهات السياساتية الرئيسية على نطاق المنظومة في ما يتعلق بالتعاون الإنمائي والطرائق التي يتبعها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري.